

تفتتح عاماً دراسياً قد لا تكمله



عبد الحميد علي عبدالمنعم

aa2monem@hotmail.com

في منتصف القرن الماضي، انطلقت أعمال «الأونروا»، بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي سياق مساعيها، ترعى «الأونروا» تعليم ما يفوق نصف مليون طالب، نصفهم من الإناث. ومن خلال 666 مدرسة وتسع كليات مهنية وكليتين للعلوم التربوية، إضافة إلى معهدين لتدريب المعلمين، تدير الوكالة واحداً من أكبر الأنظمة المدرسية في الشرق الأوسط.

وفي تصريح لـ «الاندبندنت» العربية في نهاية أغسطس الماضي، والتي استعرتنا منها عنوان هذه المقالة، تقول «الأونروا» إن هناك تخوفات حقيقية من عدم استكمال العام الدراسي إذا ما استمر العجز المالي. فمنذ العام الماضي تواجه الوكالة عجزاً كبيراً في موازنتها، وقد تفاقم هذا الوضع بشكل حاد عندما سحبت الولايات المتحدة ثلاثمائة مليون دولار من قيمة تمويلها لتتسبب في أزمة مالية غير مسبوقة، علماً بأنها تاريخياً كانت أكبر مانح ثنائي للوكالة، ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل سعت إلى الضغط على دول أخرى لوقف دعمها ومنها من خضعت لذلك، ورغم هذا فقد تلقت الوكالة دعماً إضافياً من مانحين تقليديين وجدد، وأسفرت الحملة العالمية التي قادتها «الكرامة لا تقدر بثمن» عن تقليص العجز من 446 مليون دولار في بداية 2018 إلى 64 مليون دولار بنهاية مايو من العام نفسه. وفي العام الحالي قدرت موازنة الوكالة بنحو مليار ومئتي مليون دولار، يوظف أكثر من نصفها في التعليم، ولا تزال تعاني من عجز يبلغ مئة وخمسين مليون دولار وفق تحقيق «الاندبندنت».

وفي مواجهة محاولات نزع الشرعية عن اللاجئين وعن الخدمات المقدمة، تخوض الوكالة خلال هذا الشهر معركة مصيرية بشأن تصويت إعادة تفويضها، وينص التفويض الحالي لـ «الأونروا» على توفير خدمات الإغاثة والتنمية البشرية والحماية للاجئين الفلسطينيين وللأشخاص النازحين جزاء أعمال العنف التي دارت عام 1967 في مناطق عملياتها في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد جرى تجديد ولاية «الأونروا» بشكل متكرر من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ويستمر تفويضها الحالي حتى 30 يونيو 2020. وتسعى الوكالة في هذا السياق إلى إجراء مشاورات واسعة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أعدت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية خطة تعمل عليها إلى جانب عدد من الدول العربية والأوروبية، بغية كسب المواقف في تصويت إعادة التفويض. ونشيد بالدور المهم الذي تقوم به الكويت في الدفاع عن القضية الفلسطينية، من خلال عضويتها ورئاستها لأكثر من مرة لمجلس الأمن الدولي، فضلاً عن دعمها المستمر بشتى صنوفه.